الاستثمار في السكان الريفيين

لجنة التقييم
الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 4 سبتمبر/أيلول 2026

محضر الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EC/134

التاريخ: 15 سبتمبر/أيلول 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Pieternel Boogaard
المديرة الإدارية، بالإنابة
مكتب الفعالية الإنمائية
البريد الإلكتروني: p.boogaard@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محضر الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد في هذا المحضر مداولات لجنة التقييم في دورتها الرابعة والثلاثين بعد المائة، التي عُقدت حضوريا وافتراضيا في 4 سبتمبر/أيلول 2026، وقد وافقت اللجنة على هذا المحضر وأُطلع المجلس التنفيذي عليه للعلم.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

2- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فنلندا وألمانيا والهند وإندونيسيا والمكسيك ومملكة هولندا ونيجيريا (رئيس الدورة) وسويسرا. وحضر مراقبون من كندا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وحضر الدورة أيضا مدير ونائبة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ والمديرة الإدارية لمكتب التنفيذ التقني والمديرة الإدارية بالإنابة لمكتب الفعالية الإنمائية؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية؛ ومديرة الشؤون القانونية والحوكمة؛ ومدير شعبة البيئة والمناخ والشعوب؛ وسكرتيرة الصندوق؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

3- وأعلم رئيس اللجنة، الدكتور Yaya O. Olaniran (نيجيريا)، اللجنة بأنه لن يتمكن من الحضور شخصيا، وأنه سيترأس الجلسة عن بُعد.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2026/134/W.P.1)

4- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2026/134/W.P.1، مع إضافة تحديث، في إطار بند "مسائل أخرى"، بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق باختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق منذ انعقاد آخر اجتماع للجنة في يوليو/تموز.

البند 3 من جدول الأعمال: التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 (EC 2026/134/W.P.2 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- أشاد الأعضاء بشمول التقرير السنوي عن التقييم المستقل وأشاروا إلى التقدم الإيجابي المحرز في مجالات الأداء الأساسية. ورحبوا بالاهتمام الذي أولي فيه لمشاركة القطاع الخاص، وسلاسل القيمة، والشباب الريفيين، والسياقات الهشة.
- وشدد الأعضاء على ضرورة الاعتماد على الدروس المستفادة في المجالات التي لا تزال تواجه تحديات في الأداء، ولا سيما الأنشطة غير الإقراضية، وتبادل المعرفة، والحوار بشأن السياسات، والشراكات مع القطاع الخاص، ومشاركة الشباب، وتنمية سلاسل القيمة، والعمليات في الأوضاع الهشة.

5- رحب الأعضاء بالتقرير السنوي عن التقييم المستقل، وهنأوا مكتب التقييم المستقل والصندوق على التحسينات التي ذكرها التقرير في مجالات الفعالية والكفاءة والمساواة بين الجنسين واللامركزية والأداء في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. كما أعربوا عن تقديرهم لتركيز التقرير على مشاركة القطاع الخاص، وسلاسل القيمة، والشباب الريفيين، واهتمام الصندوق المتزايد بالسياقات الهشة.

6- وأثار الأعضاء عدة مسائل منهجية. وطلبوا إجراء تحليل الحساسية للنتائج على مستوى المشروعات حسب حجم كل مشروع، مشيرين إلى أن المتوسطات البسيطة قد تعطي وزنا متساويا لمشروعات ذات نطاقات مالية متباينة للغاية. وطلب الأعضاء أيضا مزيدا من الوضوح بشأن النتائج المحددة على المستوى القطري، بما في ذلك المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتحديدا تنمية سلاسل القيمة، ومشاركة القطاع الخاص، ومشاركة الشباب. وطلبوا مزيدا من التوضيح للطريقة التي أتاحت التوصل إلى هذه الاستنتاجات والطريقة التي تعتزم

بها الإدارة الاستجابة لها. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل عدة أعضاء عن وجاهة وقف التصنيفات الإلزامية للأثر على الفقر الريفي في تقارير إنجاز المشروعات، معربين عن قلقهم من أن يؤدي ذلك إلى تأخير اتخاذ الإجراءات التصحيحية. كما سعى الأعضاء إلى الحصول على توضيح بشأن الفجوة بين التصنيفات على مستوى المشروعات والتصنيفات على المستوى القطري فيما يتعلق بتوسيع النطاق، وشجعوا على مزيد من الوضوح في توزيع التصنيفات بين مُرضٍ إلى حد ما، ومرضٍ، ومرضٍ للغاية.

7- وعلّق الأعضاء على مجالات أخرى جرى تحديدها على أنها تحتاج إلى تحسين، ولا سيما الأنشطة غير الإقراضية، وإدارة المعرفة، والمشاركة في السياسات، ورصد مشاركة القطاع الخاص، وتنمية سلاسل القيمة، ومشاركة الشباب، والعمل في السياقات الهشة. وأُشير إلى أن مواطن الضعف في الشراكات مع القطاع الخاص، والاندماج في الأسواق، والبيئات السياساتية المؤاتية، وحصول الشباب على الأراضي، ورأس المال والأصول، تبدو متوافقة مع النتائج التي توصلت إليها التقييمات السابقة. وطُلب من الإدارة توضيح ما إذا كانت هذه المسائل لا تزال قائمة وتبيان التدابير التصحيحية المتّخَذة. وإضافة إلى ذلك، شجع الأعضاء مكتب التقييم المستقل في الصندوق على دراسة إضافية الأموال التكميلية في الأنشطة المتعلقة بالشباب، وتعزيز الاستفادة من الخبرات المكتسبة في السياقات الهشة، وتقييم كيفية تحسين النتائج من خلال التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

8- وفيما يتعلق بالمنهجية، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن التقرير السنوي عن التقييم المستقل قد أدخل متغيرات إضافية لتحسين تقييم العوامل المؤثرة في أداء المشروعات على اختلاف السياقات، بما في ذلك مدة المشروع وتصنيفه حسب المجالات الكبرى. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه يمكن مراعاة حجم المشروع، من ناحية الميزانية، في الإصدارات المقبلة مع استمرار تطور المنهجية. كما أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن المناقشات مع الإدارة جارية بشأن تصنيف الأثر على الفقر الريفي. وفيما يتعلق بتوسيع النطاق، لاحظ مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن الاختلافات الملحوظة ترتبط على الأرجح باختلاف الأطر الزمنية وأحجام العينات المستخدمة في التقييمات على مستوى المشروعات وعلى المستوى القطري.

9- وأحاطت الإدارة علما بالنتائج التي توصل إليها مكتب التقييم المستقل في الصندوق وبالتعليقات التي أبداها الأعضاء، وأقرت بأهمية الأنشطة غير الإقراضية، والمشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، ودور الصندوق كوسيط في توفير الخبرات والشراكات. ومع أن اللامركزية قد عززت المشاركة في السياسات، فإن صغر حجم الأفرقة القطرية واتساع نطاق مسؤولياتها شكلا عاملين مقيّدين. وفيما يتعلق بإدارة المعرفة، أشارت الإدارة إلى الجهود الجارية لتعزيز حلقات التعلم من المشروعات، بوسائل منها إعادة ضبط عمل مكتب الفعالية الإنمائية ومبادرات مثل برنامج الأكاديمية الخاص بوحدات إدارة المشروعات.

10- وفيما يتعلق بسلاسل القيمة ومشاركة القطاع الخاص، أوضحت الإدارة أن الصندوق قد استخلص دروسا من تقييم أثر التجديد الثاني عشر لموارده، الذي أكد أهمية سلاسل القيمة والجهات الفاعلة ضمن القطاع الخاص في تحقيق الأثر. وستنعكس هذه الدروس في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وفي العمليات، مع انتقال مشاركة القطاع الخاص من نهج مخصص لكل حالة إلى نهج أكثر منهجية واتساما بالطابع المؤسسي، تدعمه استراتيجية عمليات القطاع الخاص وتحسين متابعة الشراكات والأنشطة. وأشيرَ إلى أن الصندوق يواصل الإبلاغ عن الأثر على الفقر الريفي من خلال مؤشرات أكثر تحديدا، مثل الدخل والإنتاجية، وذلك على الرغم من إزالة تصنيف الأثر على الفقر الريفي.

11- وفيما يتعلق بتوسيع النطاق، أوضحت الإدارة أن الاختلافات في نتائج توسيع النطاق تعكس تغييرات في التعريفات والمنهجية. ومن شأن مواصلة العمل مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن يساعد في توضيح متطلبات الأدلة وأن يعزز تبنّي المؤسسات لهذه الممارسات. وفيما يتعلق بالشباب والمنظور الجنساني، سلطت الإدارة الضوء على الجهود الرامية إلى معالجة العوائق التي تحول دون مشاركة الشباب، واستخلاص الدروس

بطريقة منهجية من المشروعات ذات الأداء المتين، ومنها مثلا فوائد الروابط السوقية بالنسبة إلى النساء. وأشارت الإدارة أيضا إلى التحديات التشغيلية التي ينطوي عليها العمل في السياقات الهشة، لا سيما في مجالات الرصد والتقييم، والإدارة المالية، وقيادة المشروعات. كما أن مجالات التدريب، وتخطيط التعاقب الوظيفي، وتعزيز التنسيق والشراكات من أجل تقوية القدرة على التنفيذ والقدرات الوطنية، تتسم بالأهمية في التصدي لهذه التحديات.

البند 4 من جدول الأعمال: تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026، يشمل تقرير فعالية التعميم في الصندوق لعام 2026 كملحق (EC 2026/134/W.P.3 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحب الأعضاء بنموذج الإبلاغ المتكامل الخاص بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق/تقرير فعالية التعميم في الصندوق، ولاحظوا إحراز تقدم مستمر في عدد من أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولكن لا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية أكثر وضوحا ووضع جداول زمنية في المجالات التي لا يزال الأداء فيها دون المستوى المستهدف.
- وشجع الأعضاء على تعزيز قياس النتائج وتحليل الاتجاهات بمزيد من الوضوح، بما في ذلك ما يتعلق بالعمليات غير السيادية، والأثر على الفقر الريفي، والمشاركة في السياسات، والاستفادة من تقارير إنجاز المشروعات.
- وظلت الاستدامة والتمويل المشترك من المجالات الرئيسية التي حظيت بالتركيز، إذ طلب الأعضاء مزيدا من الوضوح بشأن استراتيجيات الخروج، والملكية المؤسسية، والتمويل المتكرر، ومساهمات القطاع الخاص، لا سيما في السياقات الهشة وذات الدخل المنخفض.

12- رحب الأعضاء بتقرير عام 2026، الذي دمج تقرير فعالية التعميم في الصندوق مع تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، مشيرين إلى أن الصيغة المبسطة قدمت لمحة عامة أوضح عن الأداء في الآونة الأخيرة والتقدم التدريجي المحرز مقارنة بمؤشرات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وأعربوا عن تقديرهم الخاص للتقدم المحرز في مجالات التمويل المناخي، وتصميم المشروعات المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني، ودعم التنفيذ، والتنوع البيولوجي، وإدماج منظور الإعاقة. كما رحب الأعضاء بطموح الصندوق فيما يتعلق بتعبئة المزيد من التمويل الإنمائي، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز عمله في السياقات الهشة. وفي الوقت نفسه، طلب الأعضاء اتخاذ تدابير تصحيحية ملموسة ووضع جداول زمنية للمجالات التي لا تزال دون المستوى المستهدف، ومنها التصميم المراعي للتغذية وإدماج الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

13- وفيما يتعلق بقياس النتائج، تساءل الأعضاء عما إذا كانت استقصاءات أصحاب المصلحة بشأن المشاركة في السياسات على المستوى القطري قد أسفرت عن توصيات محددة، وتساءلوا عن موعد إتاحة البيانات الواردة في تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وطلبوا أيضا توضيحا بشأن كيفية تكييف إطار إدارة النتائج وتوقيت ذلك، ليشمل العمليات غير السيادية على نحو أفضل، ولا سيما في إطار التحضير للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وشدد الأعضاء على أن تقارير إنجاز المشروعات ينبغي أن تستمر في تقييم مدى مساهمة التدخلات في الحد من الفقر الريفي، وطلبوا توضيحا لكيفية مراعاة الدروس المستفادة في تصميم البرامج والمشروعات. واقترح الأعضاء أن تتضمن التقارير المقبلة مقارنات أوضح بين دورات تجديد الموارد الحالية والسابقة لإبراز الاتجاهات وتقييم آثار الإجراءات التصحيحية.

14- وقد حُددت الاستدامة على أنها مجال متكرر يتطلب اهتماما. وتساءل الأعضاء عن التباين بين النسبة العالية من المشروعات التي صُنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من حيث الاستدامة عند إغلاقها، ومواطن الضعف التي تُحدد على نحو متواتر في تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية فيما يتعلق باستراتيجيات الخروج. وطُلب توضيح بشأن التدابير المتّخَذة لتعزيز الملكية المؤسسية، والتمويل المتكرر،

والتشغيل والصيانة، ووضع استراتيجيات خروج ذات مصداقية. وفيما يتعلق بالتمويل المشترك، رحب الأعضاء بنسبة التمويل المشترك المحلي القوية باعتبارها إشارة إيجابية على الثقة، فيما أشاروا إلى المساهمة المحدودة للقطاع الخاص، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل.

15- وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى الحوار الجاري مع الإدارة بشأن الجوانب المنهجية، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم معايير التقييم وقابليتها للمقارنة. وشمل ذلك تراجع توافر تصنيفات الأثر على الفقر الريفي في تقارير إنجاز المشروعات، واختلاف النُهج المتبعة في تقييم إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. ورأى مكتب التقييم المستقل في الصندوق فرصا للاستفادة من ممارسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تقييم الإضافية عند تقييم حافظة استثمارات الصندوق المتنامية في القطاع الخاص.

16- وردا على ذلك، ذكرت الإدارة أنه سيجري الإبلاغ عن نتائج تقارير إنجاز البرامج الاستراتيجية القطرية في نهاية دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في عام 2028، وأوضحت أن استقصاءات أصحاب المصلحة بشأن المشاركة في السياسات على المستوى القطري كانت طوعية ولم تسفر بصورة منهجية عن توصيات. ومع ذلك، كان الطلب على هذه المشاركة أعلى بوجه عام في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وظل انخفاض تمويل المنح يمثل قيدا رئيسيا. وأكدت الإدارة أن نتائج العمليات غير السيادية ستُدرج في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وأن العمل جارٍ بالتعاون مع شعبة عمليات القطاع الخاص والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لتحسين التعاريف ومواءمة منهجيات الإبلاغ.

17- وفيما يتعلق بالاستدامة، أقرت الإدارة بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الجانب، لا سيما في الأوضاع الهشة. وتهدف خطة عمل الاستدامة، التي طُرحت في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إلى دمج الاستدامة في مرحلة مبكرة من دورة المشروع، وذلك من خلال مطالبة الأفرقة بتحديد مسارات الخروج، وتعزيز الملكية المؤسسية، ورصد استراتيجيات الخروج في مرحلتي التصميم ومنتصف المدة. وبالمثل، يمكن للنهج المتعدد المراحل أن يدعم الاستدامة من خلال إتاحة فرص التعلم وإجراء التعديلات بين المراحل. وأضافت الإدارة أن دليل التقييم المنقح وسّع تعريف الاستدامة ليشمل الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية، وأقرّ بضرورة مواصلة العمل مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتوفير إطار عمل واضح وعملي لأفرقة المشروعات.

18- وأوضحت الإدارة أن الأثر على الفقر الريفي لم يعد تصنيفا مستقلا بموجب دليل التقييم المبسط. ومع ذلك، لا يزال يُقيَّم بموجب معيار الفعالية ويمكن إعادة النظر فيه من خلال خطة عمل استعراض الأقران الخارجي مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وفيما يتعلق بالتمويل المشترك، أشارت الإدارة إلى أن مشاركة القطاع الخاص لا تزال تمثل تحديا في البلدان الهشة وذات الدخل المنخفض بسبب المخاطر المرتفعة وضعف ظروف السوق، فيما بشكّل الوضع الاقتصادي العالمي تحديا للتمويل المشترك المحلي. ويعمل الصندوق أيضا على تعزيز جمع البيانات والتعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لتوضيح تعاريف التمويل المشترك مع القطاع الخاص وزيادة التمويل بالديون، مما قد يساعد في رصد المساهمات التي لا يبلغ عنها بشكل كاف حاليا.

19- وأقرت الإدارة بالتحديات المتعلقة بالتصميم المراعي للتغذية، وأشارت إلى أن خطة العمل والمشاركة المباشرة على المستوى القطري من شأنهما المساعدة في تحقيق الهدف. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، جرى اتّباع نهج من خطوتين، من خلال منتدى الشعوب الأصلية والمشاركة على مستوى المشروعات بما يتماشى مع إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، لضمان مشاركة الشعوب الأصلية على نحو فعال في تصميم المشروعات وتنفيذها.

البند 5 من جدول الأعمال: تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة لعام 2026 (EC 2026/134/W.P.4 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- رحب الأعضاء بالتطور المستمر لتقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة باعتباره أداة للتعلم والمساءلة، مشيرين إلى تقلص الفجوة بين تقييمات الإدارة وتقييمات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وإلى أهمية استمرار الحوار لضمان أن تكون التوصيات مجدية وواقعية وقابلة للتنفيذ في مختلف الظروف القطرية.
- وطلب الأعضاء إدراج نتائج التقييم والتوصيات بطريقة أكثر منهجية في العمليات المؤسسية، بما في ذلك جهود بناء القدرات في مجال الرصد والتقييم وإعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

20- رحب الأعضاء بتقرير رئيس الصندوق عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وأشاروا زيادة الدقة في التقييم الذاتي الذي تجريه الإدارة، كما يتجلى ذلك في تقلص الفجوة بين تقييمات مكتب التقييم المستقل في الصندوق والتقييمات الذاتية التي تجريها الإدارة. وكانت اللجنة، في دورتها الثلاثين بعد المائة، قد أيدت تطوير تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة بحيث يصبح منصة أكثر توجها نحو التعلم، وبحيث تُدرج فيه أداة التتبع الإلكترونية ولوحة المعلومات الإلكترونية، مع الحفاظ على وظيفة المساءلة التي يضطلع بها التقرير. ومع أن الأعضاء أقروا بأن أداة التتبع تُعد أداة قيّمة للشفافية، أشاروا إلى أنها لا تخضع لاستعراض اللجنة بصورة مباشرة. ولذلك، اعتُبر من المهم أن يحافظ تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة بوظيفة مجدية للمساءلة، بالنظر إلى الدور الحوكمي الذي تضطلع به اللجنة في الإشراف على المتابعة والمساءلة.

21- وسلط الأعضاء الضوء على الحاجة إلى تعاريف أوضح ومعلومات أوفى من حيث المضمون بشأن التوصيات المصنفة على أنها "جرت متابعتها جزئيا" و"متابعتها جارية". كما شجعوا على تضمين جداول زمنية أوضح للتنفيذ، حيثما أمكن ذلك، لتجنب بقاء التوصيات معلقة إلى أجل غير مسمى.

22- ورحب الأعضاء بارتفاع معدل المتابعة والالتزام المتواصل بتعزيز قدرات الرصد والتقييم، وشددوا على أهمية وجود نُظم رصد وتقييم متينة. وطلبوا توضيحا بشأن ما إذا كانت المبادرات والأدوات المحددة المشار إليها في التقرير السابق لرئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، ومنها أكاديمية العمليات في الصندوق، والمرحلة الثالثة من برنامج الرصد والتقييم الريفيين، وخطط عمل الرصد والتقييم، لا تزال سارية، وطلبوا أمثلة على الالتزامات النُظمية أو المؤسسية بتعزيز قدرات الرصد والتقييم. ورحب الأعضاء أيضا بإدماج متابعة التقييم في برنامج الأكاديمية الخاص بوحدات إدارة المشروعات، وشددوا على أهمية وجود فهم مشترك لتوصيات التقييم بين البلدان المنفذة والإدارة. واقترح الأعضاء أن تنعكس التوصيات، حيثما كان ذلك مناسبا، بصورة أكثر منهجية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمناقشات المقبلة بشأن هذه البرامج.

23- ورحبت الإدارة بتعليقات الأعضاء وتعقيباتهم، وأكدت أن تقرير رئيس الصندوق عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة يهدف إلى الحفاظ على توازن مناسب بين التعلم والمساءلة. وفيما يتعلق بالتمييز بين التوصيات المصنفة على أنها "منفذة جزئيا" والتوصيات المصنفة على أنها "قيد التنفيذ"، فإن الفئة الأولى تشير إلى الحالات التي عالج فيها الصندوق جزءا من التوصية أو اعتمد نهجا لا يتوافق معها بالكامل، بينما تشير الفئة الثانية إلى التوصيات التي بدأ تنفيذها ولكنها لا تزال قيد التنفيذ.

24- وأكدت الإدارة أن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الرصد والتقييم تسير وفقا للمسار المقرر، بما في ذلك من خلال المرحلة الثالثة من برنامج الرصد والتقييم الريفيين، والتدريب في أكاديمية العمليات في الصندوق، وبرنامج الأكاديمية الخاص بوحدات إدارة المشروعات، والتعاون مع برنامج "الرواد" التابع للبنك الدولي

ومع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى. وأشارت أيضا إلى أن الجداول الزمنية للإبلاغ تختلف بحسب طبيعة التوصيات: فالتوصيات الناشئة عن تقييم مؤسسي يجري الإبلاغ عنها حتى استكمال تنفيذها، بينما يُبلّغ عموما عن توصيات التقييم على مستوى المشروعات والبلدان في وقت أقرب. وأشارت الإدارة كذلك إلى أن الاستجابة للتوصيات المتعلقة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية تتحسن عندما تُجرى تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية في توقيت يتيح الاسترشاد بها في إعداد الاستراتيجيات القطرية الجديدة، مما يسهل دمج نتائج التقييم وتوصياته في العمليات الاستراتيجية والبرنامجية اللاحقة.

البند 6 من جدول الأعمال: الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2027 وخطته الإرشادية للفترة 2028-2029 (EC 2026/134/W.P.5)

الرسائل الرئيسية:

- رحب الأعضاء ببرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق وميزانيته المقترحين لعام 2027، بما في ذلك تخفيض الميزانية والالتزام بالحد الأقصى، مع السعي إلى الحصول على تأكيدات بأن ذلك لن يؤثر في تحقيق النتائج المخطط لها أو جودة التقييم أو مؤشرات الأداء الرئيسية.
- وشجع الأعضاء مكتب التقييم المستقل في الصندوق على مواصلة التحول نحو التعلم الاستراتيجي وتوليد المعرفة، بوسائل منها إجراء تقييمات رفيعة المستوى ومواضيعية وإقليمية.
- وأيد الأعضاء مواضيع التقييم الاستراتيجي المقترحة – بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص، والشباب الريفيون، والسياقات الهشة، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة – واقترحوا النظر في المجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، وبرامج التغذية المدرسية.

25- رحب أعضاء لجنة التقييم بالاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2027 وخطته الإرشادية للفترة 2028-2029، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2026/134/W.P.5.

26- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للتخفيض المقترح في الميزانية والالتزام بالحد الأقصى للميزانية، لكنهم طلبوا تأكيدات بأن انخفاض المخصصات لن يؤثر في قدرة مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تحقيق النتائج المخطط لها أو مؤشرات الأداء الرئيسية. وطُلبت توضيحات بشأن انخفاض الموارد المخصصة للتقييمات على مستوى المشروعات، وعدم تغيير التمويل المخصص لتبادل المعرفة، وكذلك بشأن الأنشطة التي قد تتأثر بانخفاض الميزانية. واستفسروا أيضا عن إمكانية تحقيق المزيد من الكفاءة، بوسائل منها تبسيط منتجات التواصل؛ وعما إذا كانت الموارد قادرة على دعم القدرات في المجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والمسائل الإنمائية الاستراتيجية الأخرى؛ وعما إذا كانت مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2026 ستظل سارية في عام 2027، لا سيما فيما يتعلق بمتابعة التوصيات المتّفَق عليها جزئيا أو كليا.

27- وأثيرت استفسارات بشأن تنفيذ توصيات استعراض الأقران الخارجي، ولا سيما مزيج المنتجات ومواصلة التركيز على تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية. وشجع الأعضاء مكتب التقييم المستقل في الصندوق على النظر فيما إذا كان برنامج العمل يراعي بقدر كافٍ التحول نحو التعلم الاستراتيجي والتحليل المواضيعي وتوليد المعرفة، وما إذا كانت النُهج الإقليمية يمكن أن تقلل التكاليف مع تعزيز التعلم بين البلدان. كما طلب الأعضاء مزيدا من المعلومات عن المتابعة المقرر أن يجريها مكتب التقييم المستقل في الصندوق لاستعراض الأقران، بما في ذلك الأساس المنطقي الذي يُستند إليه في التخطيط لوضع خطة عمل في عام 2027.

28- وأيد الأعضاء التوجه الاستراتيجي لبرنامج العمل المقترح، بما في ذلك الأعمال المخطط لها والجاري تنفيذها بشأن مشاركة القطاع الخاص، والشباب الريفيين، والسياقات الهشة، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة. وشددوا على أهمية إجراء التقييمات بالتشاور الوثيق مع الحكومات المعنية ومع المراعاة الكاملة للسياقات الوطنية. ويمكن لمكتب التقييم المستقل في الصندوق أن ينظر أيضا في إجراء تقييمات استراتيجية في المستقبل للمواضيع ذات الأهمية المتنامية، مثل العمل المتعلق ببرامج التغذية المدرسية، مع ملاحظة صلاتها بإدماج أصحاب الحيازات الصغيرة، والاقتصادات الريفية، والشباب، والصحة، والتعليم، والهجرة. وفيما يتعلق بالتقييم المؤسسي للموارد التكميلية، أشار الأعضاء إلى خطر أن تدفع هذه الموارد المنظمات نحو أولويات الجهات المانحة، وأعربوا عن أملهم في أن يسلط التقييم الضوء على أي توترات أو تناقضات محتملة تنشأ عن استخدامها.

29- وأعرب مكتب التقييم المستقل في الصندوق عن تقديره للتعليقات البناءة، وأشار إلى أنه حافظ على الانضباط المالي مع تعزيز الإنتاجية وخفض تكلفة الوحدة للتقييمات. وقد تعززت مكاسب الكفاءة بفضل نموذج السلوك الداخلي لمكتب التقييم المستقل في الصندوق واستخدام الذكاء الاصطناعي. وقد أكد فريق التقييم الاستشاري والاستعراض الخارجي الذي يجريه الأقران استمرار التحسن في جودة التقييم ونطاقه. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه حقق توازنا في الميزانية فيما يتعلق بالتوظيف ومخرجات العمل، لكنه سينظر في المواضيع الاستراتيجية الإضافية التي أثارها الأعضاء، وسيقيّم تكاليفها، ويقدم خيارات في الدورة المقبلة. ويمكن استيعاب أي عمل إضافي في مظروف الموارد الإجمالي، وإن كان ذلك قد يتطلب تعديلا طفيفا في الميزانية.

30- وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق كذلك إلى أنه يدرس بالفعل، بالتنسيق مع مكتب الفعالية الإنمائية في الصندوق، وضع خطة عمل استجابة لتوصيات استعراض الأقران الخارجي، ويمكن أن تستند هذه الخطة إلى مدخلات من فريق التقييم الاستشاري. ويُعد الإقبال الكبير على توصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق دليلا على أهمية عمله واستجابة الإدارة له، وليس دليلا على أي مساس باستقلاليته أو دقته التحليلية. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية ستظل في صميم عمله، بينما ستشمل مجموعة منتجاته على نحو متزايد تقييمات على مستوى أعلى وتقييمات استراتيجية.

البند 7 من جدول الأعمال: مسودة الملحق الأول المنقح لسياسة التقييم في الصندوق – المقترح المشترك لمكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة (C.R.P.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحب الأعضاء بروح التعاون التي اتسم بها الرد المشترك بين مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة بشأن التوصية 6 الصادرة عن استعراض الأقران الخارجي.
- وشددت اللجنة على ضرورة المضي قدما في عملية تعيين مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق وضمان نزاهة هذه العملية واستقلاليتها.
- وسينظر المجلس التنفيذي في استعراض الأقران الخارجي ويقرر ما إذا كان سيستعرض الاقتراح المشترك المقدم في ورقة قاعة المؤتمرات.

31- قدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة ردا مشتركا على التوصية 6 الصادرة عن استعراض الأقران الخارجي، وتحديدا الملحق الأول المنقح لسياسة التقييم الخاصة بالصندوق. وقد لقي هذا الرد ترحيبا من الأعضاء، الذين أعربوا عن تقديرهم لروح التعاون التي اتسمت بها هذه العملية. وشددت اللجنة على أهمية الحفاظ على سير عملية التوظيف على المسار الصحيح، مع ضمان الشفافية والنزاهة واتّباع الإجراءات وفق الأصول لتعزيز استقلالية مكتب التقييم المستقل في الصندوق ودور المجلس.

32- ورحب الأعضاء عموما بإضافة الجملة التي أكدت مجددا المسؤولية الحصرية للمجلس التنفيذي عن اختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان ينبغي تخصيص مزيد من الوقت للاستعراض قبل اتخاذ القرار.

33- وردا على استفسار إجرائي بشأن تسلسل نظر المجلس في استعراض الأقران الخارجي والاقتراح المشترك بشأن تعديلات سياسة التقييم الخاصة بالصندوق، أكدت الإدارة أن رئيس استعراض الأقران الخارجي سيقدم الاستعراض في دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. وعندئذ سيقرر المجلس ما إذا كان سينظر في الاقتراح المشترك المقدم من مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة. وأفاد المستشار القانوني بأنه نظرا إلى أن المجلس سيُطلب منه النظر في توصية لجنة التقييم فيما يتعلق بالمرشح أو المرشحين الموصى بهم لشغل وظيفة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق في ديسمبر/كانون الأول، فإن أي قرارات تتعلق بالإجراء الذي يتعين اتباعه – بما في ذلك أي تعديلات مقترحة عليه – سيتعين الموافقة عليها في دورة سبتمبر/أيلول أو تأجيل النظر فيها إلى دورة المجلس في أبريل/نيسان 2027 لتجنب أي تعديلات في منتصف المسار.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

34- قدمت سكرتيرة الصندوق آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في اختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق منذ انعقاد آخر اجتماع للجنة في يوليو/تموز. وشملت هذه المستجدات الانتهاء من تشكيل فريق البحث؛ وانتخاب السيدة Nalan Yuksel رئيسة للفريق؛ واستعراض الفريق لإعلان الوظيفة الشاغرة والترتيبات المرتبطة به؛ وإصدار إعلان الوظيفة الشاغرة في 31 يوليو/تموز، مع تحديد 9 سبتمبر/أيلول موعدا نهائيا لتقديم الطلبات؛ والتعاقد مع شركة SRI Executive لتولي مهام البحث التنفيذي. وستركز اجتماعات فريق البحث في سبتمبر/أيلول على وضع قائمة مختصرة بالمرشحين، وطرائق التقييم، وأسئلة المقابلات. ومن المتوقع أن تستكمَل المقابلات بحلول منتصف أكتوبر/تشرين الأول. وبعد ذلك، سيقوم فريق البحث بإعداد تقريره لتنظر فيه لجنة التقييم في جلسة استثنائية، من المقرر عقدها مبدئيا في 28 أكتوبر/تشرين الأول، قبل مداولات المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول.